وزيرا التخطيط والمالية يبحثان مع البنك الدولي خطط الإصلاحات الاقتصادية

واشنطن / سبأ :

بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي، محافظ اليمن لدى البنك الدولي الدكتور واعد باذيب ووزير المالية سالم بن بريك، امس، مع المدير الإقليمي للبنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي ستيفان جيمبرت والمديرة القطرية لليمن دينا أبو غيداء، خطط التنمية والإصلاحات الاقتصادية والتدخلات المطلوبة لتنفيذها.

وخلال اللقاء الذي عقد ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن، استعرض وزير التخطيط، أولويات محفظة المشاريع القادمة المؤسسة الدولية للتنمية IDA21، مؤكداً على أهمية التوازن بين التدخلات الطارئة والتنموية مع التركيز على دعم المؤسسات الوطنية وتعزيز التنمية المستدامة وضرورة زيادة المخصصات المالية لليمن في الدورة الجديدة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلاد الملحة في مجالات البنية التحتية والتنمية الريفية وخلق فرص العمل.

وتطرق الدكتور باذيب، إلى النتائج الأولية لتقرير البنك الدولي للمناخ والتنمية CCDR لتحديد الروابط بين التنمية الاقتصادية والتغير المناخي في اليمن ويسهم في رسم مسار التنمية المستدامة عبر تحديد الفرص الاستثمارية في مجالات الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية، مما يعزز قدرة اليمن على الوصول إلى مصادر التمويل الأخضر العالمية.

وقدم وزير التخطيط والتعاون الدولي، رؤية شاملة لإعادة هيكلة المشاريع الحالية بما يستجيب للمسوحات والاحتياجات القائمة وأهمها مشروع الخدمات الحضرية المتكاملة.. مؤكداً على أهمية تعزيز دور البلديات المستهدفة في التنمية الحضرية والتخطيط مع التركيز على المرونة المناخية وإدارة النفايات والنقل الحضري والخدمات البلدية وتخصيص مشاريع مستقلة للمياه والطاقة والنقل.

وشدد على ضرورة تبني نهج قائم على المناطق في التنمية يراعي الاحتياجات الخاصة لكل منطقة ويعزز التكامل بين القطاعات المختلفة، لافتا إلى ضرورة تطوير برامج مؤسسة التمويل الدولية في اليمن، خاصة في مجالات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم ريادة الأعمال، وتطوير القطاع المصرفي، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة اقتصاديا.

من جهته استعرض وزير المالية خطة تطوير وتحديث المالية العامة والتي تشمل نتائج تقييم كشوفات المرتبات الحكومية وخطط استكمال تصميم متطلبات نظامي معلومات الإدارة المالية والموارد البشرية.. متطرقاً الى جهود الوزارة في تحديث النظم المالية الحكومية بما يشمل تطوير سياسات وإجراءات عمل وحدة إدارة النقد وأتمتة تحصيل الإيرادات العامة وتفعيل نظام المدفوعات الإلكترونية وذلك في إطار الجهود الرامية لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحسين كفاءة الإدارة المالية العامة.

وأكد الوزير بن بريك، على أهمية هذه الخطوات في تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق الحكومي.. مشيراً إلى أن تحديث الأنظمة المالية سيسهم في تحسين إدارة الموارد العامة وتعزيز الحوكمة المالية.

من جانبه، أبدى المدير الإقليمي للبنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي، تفهماً عميقاً لاحتياجات اليمن التنموية.. مؤكداً على التزام البنك الدولي بمواصلة دعم اليمن في مساره نحو التعافي والتنمية المستدامة.

فيما أشارت المديرة القطرية للبنك الدولي في اليمن، إلى أهمية تعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء التنمويين وزيادة فعالية المشاريع الممولة من البنك الدولي.

واتفق الجانبان خلال اللقاء على عقد اجتماعات تنسيق منتظمة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي وشركاء التنمية، تحت إشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة ومواصلة التعاون الوثيق بين اليمن والبنك الدولي والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

مجلس جامعة عدن يعقد اجتماعه بحضور وزير الخدمة

عدن/خاص:

أكد الأستاذ الدكتور عبدالناصر أحمد الوالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات، أن الحكومة تستمد قوتها من الفكر والعلم والمعرفة والرؤى العلمية التي تمثلها المؤسسات البحثية؛ لامتلاكها عديدا من الكوادر والنخب الفكرية والثقافية والعلمية والأدبية والتي بدورها تسهم في نهضة الوطن ونموه وخلق جيل مستنير.

جاء ذلك أثناء حضوره اجتماعًا لمجلس جامعة عدن في دورته السابعة لشهر أكتوبر وذلك للوقوف أمام عديد من الجوانب الأكاديمية والإدارية والطلابية.

وأشار وزير الخدمة المدنية والتأمينات في كلمته أمام أعضاء مجلس الجامعة على حرص الحكومة مع الجهات ذات الاختصاص في معالجة عديد من القضايا الأكاديمية والإدارية في جامعة عدن عرفانًا وتقديرًا للدور البارز لهذه المؤسسة، ناقلاً تحيات فخامة الأخ رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور/ رشاد العليمي، ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، لكافة منتسبي هذا الصرح العلمي الكبير، داعيًا الجميع إلى التعاون والتحلي بروح المسؤولية والعمل لتجاوز كل الصعوبات والعراقيل، مشيدا بما توصلت إليه جامعة عدن من إبداعات علمية وفكرية كبيرة رغم كل الظروف، مؤكدًا أن الدولة بجميع أجهزتها تعول كثيراً على مخرجات الجامعة من كوادر علمية ودراسات استراتيجية تقدم الحلول والمخارج العلمية لمعالجة القضايا والمشكلات التي يعاني منها الوطن، معبرًا عن جزيل شكره لقيادة جامعة عدن ممثلة بالأستاذ الدكتور الخضر ناصر لصور رئيس الجامعة، ولنواب رئيس الجامعة، ولكافة الأساتذة والموظفين لجهودهم المبذولة للارتقاء بالرسالة العلمية السامية الموكلة إليهم.

من جانبه ثمن الأستاذ الدكتور الخضر ناصر لصور رئيس جامعة عدن، الجهود الاستثنائية لوزير الخدمة المدنية والتأمينات، وحرصه على تذليل كثير من الصعاب التي وقفت أمام الجامعة، ومتابعته المستمرة لجميع أنشطتها وبرامجها العلمية المختلفة، مؤكدا أن الجامعة بحاجة ماسة إلى الدعم الكامل وتضافر كافة الجهود الحكومية لتسيير عملها نحو التطوير والتحديث لمواكبة متطلبات العمل الأكاديمي الإقليمي والدولي، وفي مجال البحوث العلمية المطلوبة لإحداث نقلة علمية نوعية.

واستعرض اجتماع مجلس جامعة عدن مع وزير الخدمة المدنية والتأمينات عديد من الملفات الملحة واحتياجات الجامعة، وتقديم التسهيلات ومعالجة كثير من التحديات التي تواجه سير العمل الأكاديمي والإداري وسبل تذليلها ومعالجتها، مؤكدين أن الجامعة بحاجة ماسة للدعم الحكومي لتنفيذ عديد من المشاريع المستقبلية وحلحلة مختلف التحديات التي تواجهها.

وفي كلمة لأعضاء الهيئة التدريسية والكادر الإداري بالجامعة ألقاها الأستاذ الدكتور فضل ناصر مكوع رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن عبر من خلالها عن شكر منتسبي الجامعة لوزير الخدمة المدنية والتأمينات على اهتمامه الكبير بالجامعة، وتطرق خلالها للعديد من الإشكاليات التي تواجه منتسبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والكادر الإداري والذي يتطلب وقفة جادة من الحكومة لتذليلها ومعالجتها.

وناقش مجلس جامعة عدن في اجتماعه العديد من القضايا الأكاديمية والإدارية والطلابية، وأقر محضر اجتماعه للدورة السابقة، والتقرير الخاص بإجراءات التسجيل والقبول في النظام العام والسنة التحضيرية مع الأخذ بجميع الملاحظات الواردة، وكذا توصيات مجالس اللجان الدائمة وعديد من المتفرقات.

عقب ذلك تسلم الأخ رئيس جامعة عدن الوثائق الخاصة ببيانات التأسيس والتراخيص لإنشاء الجامعة وكلياتها ومراكزها العلمية وبرامجها الأكاديمية المختلفة، والنظام الأساسي واللوائح المنظمة للعمل في الجامعة، والهيكل التنظيمي المعتمد على مستوى الجامعة والكليات، وتم استعراضها وتكليف الدكتور وضاح أحمد صالح منصر عميد كلية الحاسوب وتقنية المعلومات من قبل مجلس الجامعة لتسليم هذه الوثائق إلى مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

وزير المياه يبحث مع مدير منظمة كير التعاون المشترك

عدن / سبأ:

بحث وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، في العاصمة المؤقتة عدن، مع المدير القطري لمنظمة كير العالمية في اليمن عبدالله ايمان، جوانب التعاون المشترك بين الوزارة والمنظمة في مشاريع المياه والصرف الصحي بشكل عام.

وتطرق اللقاء، إلى تدخلات المنظمة الجاري تنفيذها في إطار مشروع H2O، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، بمبلغ 7 ملايين دولار، عبر منظمة كير، والمنفذ بثلاث محافظات هي عدن والضالع وتعز، والذي يستمر العمل فيه حتى نهاية العام 2026م، إضافة إلى الأعمال التي سيجري تنفيذها في الفترة القادمة، والمقترحات الإضافية المقدمة من الوزارة في إطار المشروع.

واستعرض الوزير الشرجبي طبيعة الاحتياجات الإنسانية الملحة في البلاد في مجال المياه والصرف الصحي.. مؤكداً أهمية إقامة مشاريع خدمات تنموية مستدامة.. مشيداً بالجهود المبذولة من قبل منظمة كير واستمرار أنشطتها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

من جانبه أشاد المدير القُطري لمنظمة كير العالمية في اليمن، بدعم قيادة الوزارة وتعاونها المستمر في تذليل الصعوبات.. مؤكدا ان المنظمة ستواصل تقديم خدماتها بالتنسيق مع كافة الجهات الرسمية المختصة.

لوضع جدول زمني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

بلادنا تشارك في اجتماع التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين بالرياض

الرياض / سبأ :

شاركت الجمهورية اليمنية بوفد ترأسه وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السفير الدكتور منصور بجاش، امس، في اجتماع رفيع المستوى للتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين الذي انطلق في العاصمة السعودية الرياض، لبحث خطوات عملية لدعم مساعي السلام في الشرق الاوسط، ووضع جدول زمني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال.

ويناقش الاجتماع بمشاركة ٩٠ دولة، وضع جدول زمني لبناء الدولة الفلسطينية، وضمان المساءلة وفقًا للقانون الدولي، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، كما سيتم تناول الشراكة مع أعضاء التحالف، بما في ذلك الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي، وتسليط الضوء على دور «أونروا» كجهة فاعلة إنسانية رئيسية في غزة.

وأكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في بداية الاجتماع، أن الاكتفاء بالإدانات لم يعد مجديا أمام معاناة الشعب الفلسطيني.. قائلا « إن الشعب الفلسطيني يتعرض لمعاناة مع مضاعفة المستوطنات وتغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس الشريف وتفشي خطاب الكراهية والتحريض، وكل ذلك يؤدي إلى تقويض فرص حل الدولتين والدفع نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار».

وأضاف « أن استمرار الاخفاق في إيجاد حل مستدام للصراع في الشرق الأوسط سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين، بما في ذلك نشر التطرف والإرهاب والهجرة غير الشرعية».. مجددا الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين وتفعيل آليات المحاسبة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب والمعايير المزدوجة.

الجدير ذكره ان السعودية كانت قد أعلنت في سبتمبر الماضي، باسم الدول العربية والإسلامية والشركاء الأوروبيين، إطلاق «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين»، وذلك خلال الاجتماع الوزاري بشأن القضية الفلسطينية وجهود السلام، على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تأهيل (1500) شاب وشابة في (9) محافظات مهنياً بدعم سعودي

عدن / سبأ :

اختتم مشروع التدريب المهني ودعم مهارات الأعمال، امس، والذي استهدف نحو ألف و 500 شاب وشابة موزعين على 24 مديرية في 9 محافظات، ونفذه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتضمن المشروع تدريب المستهدفين على المهارات المهنية والتقنية والتجارية التي تشتمل على تصنيع الأغذية والمنسوجات والنول اليدوي، وإصلاح محركات القوارب، وتقنيات صيانة وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية، وتقديم الحقائب المهنية للمستفيدين لمساعدتهم على إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة عقب الانتهاء من التدريب.

وثمنت وكيلة قطاع تعليم وتدريب الفتاة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني انتصار الجفري، جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة التي تهدف إلى تأهيل وتمكين أبناء الشعب اليمني مهنيًا واقتصاديًا.

اختتام دورة بعدن لنقاط الاتصال العسكرية

عدن / سبأ

اختتمت وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة اليونيسف للطفولة امس بعدن فعاليات الدورة التدريبية الثانية لنقاط الاتصال العسكرية بعنوان (حماية الطفولة تأمين لمستقبل أفضل).

وتناولت الدورة التي جاءت في إطار مشروع خارطة الطريق لمنع تجنيد الأطفال بمشاركة 80 من مندوبي الاتصال من كل الوحدات العسكرية والأمنية في المحافظات والمناطق العسكرية على مدى 6 أيام كيفية تنفيذ خارطة الطريق والخطة الأممية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية و التعريف بالقوانين الدولية واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949ومراعاة قانون حقوق الطفل في النزاعات المسلحة وأهمية عمل نقاط الاتصال التي تسهم في حماية القوات المسلحة اليمنية من الوقوع في قائمة منتهكي حقوق الطفل لدى الامم المتحدة.

وفي الاختتام أكد وكيل وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان فهمي نعمان حرص الوزارة على العمل المشترك مع كل الوحدات العسكرية والأمنية من أجل حماية الأطفال ومنع ظاهرة التجنيد تنفيذاً لقرارات الرئاسية وقرارات وزارتي الدفاع والداخلية وشدد على ضرورة الاستفادة من هذه الدورات وتطبيق ما تم دراسته على الواقع العملي.

من جانبه أكد منسق وزارة الدفاع في اللجنة الفنية المشتركة لمنع تجنيد الأطفال العميد الركن علي محمد سالم أن نقاط الاتصال ووحدات حماية الطفل انشأت بناء على تعليمات وزير الدفاع الفريق الركن محسن الداعري رقم 157 لعام 2022 والتي تمثل جميع المناطق العسكرية والمحاور والوحدات ومن مهامها مراقبة ومنع عمليات تجنيد الأطفال في صفوف الوحدات التي تمثلها.

مشاركة يمنية في المؤتمر الـ(34) للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بجنيف

جنيف / سبأ :

شارك اليمن في أعمال المؤتمر الـ 34 للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في مدينة جنيف بسويسرا خلال الفترة 28 - 31 أكتوبر 2024.

وأكد مندوب اليمن الدائم لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف د.على مجور أن هذا المؤتمر الدولي الهام يعكس التزام المشاركين بقيم الإنسانية والتضامن في وقت يشهد فيه العالم تحديات تتقاطع فيها الأزمات الإنسانية مع النزاعات المسلحة والفقر المدقع.

وأدان مجور بأشد العبارات ما يتم مشاهدته من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في فلسطين ولبنان من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، أمام صمت مريع من الدول العظمى المعنية أولا بضمان الأمن والسلم الدوليين.

وأشار إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تمر بها بلادنا بسبب الحرب العبثية التي أشعلتها ميليشيا الحوثي الإرهابية في سبتمبر 2014 وتسببت في نزوح الملايين وإعتماد ما يزيد على 80% من السكان على المساعدات الإنسانية، مضيفا أن التقارير تشير إلى أن أكثر من 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وافتقار 4.5 مليون طفل وامرأة إلى الرعاية الصحية الأساسية وان هذا الوضع المأساوي يستوجب استجابة دولية عاجلة وفاعلة ومستدامة.

وقال د.مجور «على الرغم من الصورة القاتمة للوضع الإنساني في بلادنا والفجوة التمويلية لخطة الإستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2024م إلا أنّ الحكومة اليمنية تتعهد بالعمل على الوفاء بإلتزاماتها، وتطبيق القانون الدولي الإنساني، والعمل على حماية المدنيين وتوفير بيئة آمنة للمساعدات الإنسانية وتحسين مستوى الرعاية الصحية، وتحسين أوضاع المساجين ومنع تجنيد الأطفال وإعادة تأهيل من تم الزج بهم في الحرب».

وجدد د. مجور في ختام كلمته الدعوة لجميع الشركاء بالخروج بتوصيات وقرارات تشدد على إحترام مبادئ وقيم القانون الدولي الإنساني، و الدول المانحة لتحمل المسؤولية في سد الفجوة التمويلية للدول النامية والأقل نمواً التي تتحمل العبء الأكبر جراء النزاعات والتغيرات المناخية، مهيبا بالدول المصدّرة للأسلحة والتلوث البيئي المساهمة الفاعلة في جبر الضرر.